ونحو ذلك امور مشترك بينهما فان قلت عليه الامور
العامة تستلزم صحة روية الواجب فلا مزية في النقض
لها على انها تقتضي صحة روية المعدومات مع
استحالتها قطعا قلت يجوز ان تشترط بشي من
خواص الموجود الممكن قوله والامكان عبارة عن عدم
ضرورة الوجود الخ وايض لو علّلت بالامكان لصح
روية المعدوم الممكن هف وفيه نظر قوله ولا
مدخل للعدم في العلية لان التاثير صفة اثبات فلا
يتصف به العدم ولا ما هو مركب منه كذا في شرح
المواقف ويرد عليه انه لا يمنع الشرطية فلا يتم المقصود
قوله ويتوقف امتناعها اي امتناع الروية فان
امتناع وجود الروية لفقد شرط او وجود مانع
لا يمنع الصحة المطلوبة قوله ثم لا يجوز ان يكون خصوصية
جواب لقوله فالواحد النوعي قد يعلل اه ويرد عليه

الناصر

ان حاصل هذا الكلام هو ان متعلق هذه الروية امر
مشترك في الواقع وهو لا يدفع الاعتراض عن الطريق
المذكور ويستلزم اشتراك التعرض لروية الجوهر
والعرض ولا اشتراك الصحة بينهما ولا استلزام الاشتراك
في المعلول الاشتراك في العلة اذ يكفي ان نعم اذا رأينا
زيدا لا ندرك منه الا هوية ما هي مشتركة بين الواجب
والممكن قوله انما ندرك منه هوية ما نريد بان مفهوم
الهوية المطلقة امر اعتباري فكيف يتعلق به الروية
بل المرئي خصوصية الموجود فلعل لتلك الخصوصية
لها مدخل في تعلق الروية ثم اعلم ان هذا الدليل
منقوض بصحة الملموسية على ما لا يخفى قوله والمعلق
بالممكن ممكن يرد عليه انه يصح ان يتقرر العدم المعلول
بعدم العلة والعلة قد يمتنع عدمها والسر فيه ان
الارتباط بحسب الوقوع لا الامكان قوله وقد اعترض

Copyright © King Saud University